**الملخص**

الاسم :كوثر

اللقيب : هاشمي

استاذ محاضر قسم" أ "جامعة 8 ماي 1945 قالمة

البريد الالكتروني المهني :kaouthar.hachemi@univ-guelma.dz

البريد الالكتروني الخاص :kaoutarhachemi@yahoo.fr

رقم الهاتف :06.72.93.34.50

محور المداخلة : المحور الثالث ،التشريعات الفرنسية العامة السياسة والإدارية

عنوان المداخلة : قوانين الغابات الفرنسية وانعكاساتها على سكان الأرياف في الجزائر

**مقدمة**

سعى الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر سنة 1830 إلى سياسة نهب الثروات المختلفة واستغلال شعبها أبشع استغلال ،فضلا على سلبهم ممتلكاتهم ،من خلال إصدار جملة من القوانين التعسفية والتي تصب كلها في خدمة توسيع الحركة الاستيطانية في الجزائر بالإضافة إلى توسيع نفوذ المستوطنين على حساب السكان المحلين ،ومن بين القوانين التي صبت في خدمة مصلحة الاستيطان وتوسيعه ،القوانين المتعلقة بقطاع الغابات ،حيث سعت السلطات الاستعمارية منذ بداية تواجدها في الجزائر إلى سلب الجزائريين الثروة الغابية التي كانت تعتبر مصدر أساسي لرزقهم ولتامين احتياجات حياتهم اليومية ،ونظرا لإدراك السلطات الاستعمارية الفرنسية لهذه الأهمية ،فقد سعت إلى إصدار جملة من المراسيم و الأمريات لتحقيق ذلك إلى غاية سنة 1874 حيث أصدرت فرنسا أول قانون غابي خاص بالجزائر كمستعمرة فرنسية ،بسبب الحرائق التي شهدتها مقاطعة قسنطينة ،متخذة من تلك الحرائق حجة لإبعاد الجزائريين عن الغابات و جاء بعد قانون 1874 الخاص بالغابات جملة من القوانين المتممة له نذكر منها قانون 9 ديسمبر 1885 وقانون 21 فيفري 1903 والتي على شاكلة كل القوانين والمراسيم الفرنسية كان لها تأثير على الجزائريين ككل وعلى سكان الأرياف على وجه الخصوص ،فضلا على أثاره الواضحة على الحركة الاستيطانية في الجزائر.

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكال التالي:

 كيف أثرت قوانين الغابات الفرنسية على سكان الأرياف المحليين والحركة الاستيطانية في الجزائر كمستعمرة فرنسية؟

**أولا التوزيع الجغرافي للغابات في الجزائر.**

كان الغطاء الغابي في الجزائر موزع على شرائط طويلة تمتد من حدود الغرب الى حدود تونس وهي عبارة عن غابات مفصولة عن سهول قسنطينة والسهول العليا وتأتي الغابات في الجزء الغربي المقاطعة الشمالية [[1]](#footnote-1) وتنتشر الغابات في الجزء الشمالي للجزائر ،أم في الجنوب في إقليم الصحراء فلا نجد الغابات ،وان مساحة الغابات الشمالية تقل كثافة كلما تقدمنا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال الى الجنوب بصفة عامة وتفسير ذلك يعود إلى المناخ [[2]](#footnote-2)

وقد اختلفت المصادر الفرنسية في تقدير المساحة الغابية في الجزائر ،حيث نجد أنّ لويس دي باديكورlouis de Badicour ) ( حينما كتب عن الغابات الجزائرية في كتابه "الاستيطان في الجزائر وعناصره "حدد مساحة الغابات الجزائرية بحوالي 1250757هكتار فهي تفوق المساحة الغابية لفرنسا التي تقدر ب1092000هكتار [[3]](#footnote-3) كما أنّ محافظ الغابات تاسي لويس في تقريره الذي أعده وقدمه إلى الحاكم العام بتاريخ 5 اوت 1872يقدر المساحة الغابية في الجزائر ب: 2084379 هكتار[[4]](#footnote-4) .

كما قدم لنا هنري لوفيبفرHenri lefebvre) ( وهو مفتش في مصلحة الغابات والمياه المختصة في تسيير الغابات في الجزائر ،إحصائيات أكثر دقة عن المساحات الغابية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ،حيث قدر مساحتها ب:3ملايين هكتار قسمها الى3 أقسام أساسية وهي كالتالي :

2،5 مليون هكتار خاضعة للادارة الاستعمارية مباشرة وهيمقسمة الى قسمين ،فنجد حوالي1725000 هكتار تسير من طرف مصلحة الغابات والمياهمباشرة و745000هكتار تخضع لسيطر الجيش الفرنسي في الجزائر و77000 هكتار عبارة عن ملك لبلدية أو تشترك فيها مجموعة من البلديات و450000 إلى 500000 هكتار ملكية خاصة مقدمة للمستثمرين [[5]](#footnote-5)

ونجد من الأنواع الرئيسية التي تتألف منها هذه الغابات هي :

50% تتكون من الأشجار الصنوبرية كالصنوبر الحلبي أشجار العرعار والأرز و50% تتكون من أشجار بلوط الفلين chêne-liège والبلوط الأخضرchêne verte والبلوط زين chêne zeen[[6]](#footnote-6)

**ثانيا : أهمية الغابات بالنسبة للجزائريين والمستوطنين وسلطات الإدارة الفرنسية .**

**أ/ بالنسبة للجزائريين الأهالي :**

قدم شارل روبير أجيرون charale Reber Agirent وصفا دقيقا عن أهمية الغابات بالنسبة للجزائريين الأهالي كالتالي :"كانت الغابة قديما تفي بنصف بل ب ثلثي ضروريات معاش الأهالي،فالسكان الجبليون يتخذونها مرعى لأغنامهم...الرعاة الرحل يتخذونها ملاذا ومرتعا لقطعانهم ،ويوجد بين الرعاة والمزارعين من اتخذ الغابة مثوى ومقاما ،ذلك أنّ الغابة توفر فرص استعمالات عديد ،ف إلى جانب وظائفها الرعوية وهي الأهم ،فإنها تتوفر على مساحات زراعية معتبرة وتدر منتجات خشبية متنوعة وكثيرا من المنتجات الغذائية ،إنّ الغابة راعية أمينة توفر الغذاء للناس والبهائم [[7]](#footnote-7) .

**ثانيا : أهميتها بالنسبة للمستوطنين والسلطات الفرنسية .**

تمثل الغابات أهمية كبيرة بالنسبة للمستوطنين الفرنسيين والسلطات الاستعمارية الفرنسية على حد سواء ،ذلك لما تمثله من ثروة ،خاصة بعد عملة إحيائها،فالجبال الساحلية والقسنطينية مثلا تغطي 440ألف هكتار من البلوط والفلين للتقشير،وهي مساحة تساوي ثلاث أرباع المساحة التي يستغلها البرتغال كأول منتج في العالم ،وهي تساوي تشجير تونس والمغرب الأقصى معا أو ثلاث مرات تشجير فرنسا [[8]](#footnote-8)

وبإجراء مقارنة بين عائدات الغابات الفرنسية ونظيرتها بالجزائر لإبراز الأهمية الاقتصادية لهذه الأخيرة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي ،نجد أنّ1.000.000 هكتار من الغابات سجل عائدا من الأرباح يقدر ب 25 مليون فرنك بعد استهلاك نفقات تقدر ب13 مليون فرنك بينما الغابات في الجزائر سنة 1890أعطت نفس المساحة 4ة9مليون فرنك بعد استهلاك نفقات تقدر ب1ة8مليون فرنك ،وللمقارنة فانّ الغابات في الجزائر تقدم ربحا يقدر بضعفي قيمة النفقات في الوقت الذي تقدم فيه الغابات الفرنسية نسبة أقل من الضعف [[9]](#footnote-9)

ومع بداية القرن العشرين استمر استغلال الغابات الجزائرية بصورة أوسع بشكل متزايد الحجم وهو ما تترجمه العائدات والأرباح ففي 1902 قدرت الأرباح ب6ة5 مليون فرنك وارتفعت سنة 1908ال 8 مليون فرنك،ونشرت إحصائيات سنة 1916عن مصلحة المياه والغابات في الجزائر ،أنّ الغابات الجزائرية تنتج 500000طن من الخشب و100.000 طن من الفحم والعنصر الأكثر إنتاجية يتمثل في الفلين الذي تبلغ مساحته في الجزائر 440.341هكتار والتي تقع أغلبها في عمالة قسنطينة وتصل قدرات الجزائر إلى إمكانية تقديم ما يعادل ربع الإنتاج العالمي من الفلين . [[10]](#footnote-10)

وقد اعتبرت الحرائق الغابية التي أضرمت في سنوات 1859 -1863 -1865 -1870-1873 -1876-1881 ثم في 1892 و1894 اعتبرت أعمالا تخريبية إجرامية تستهدف ملكي أوروبيين وخاصة أولئك الذين ظفروا بحقوق استغلال غابات البلوط والفلين ،وفي سنة 1863بلغت مساحة المجمعات الغابية التي تم التعرف عليها وتحديدها من قبل مصلحة الغابات التي أنشئت سنة 1838ملين هكتار وبعد صدور القانون الامبراطروري )سيناتوس كونسيلت( صنف المساحات الغابية تلقائيا ضمن أملاك الدولة [[11]](#footnote-11)

 **ثالثا :أهم التشريعات الغابية الفرنسية .**

**أ/ قانون 17 جويلية 1874:**

لقد كان للحرائق التي اندلعت في مقاطعة قسنطينة سنة1873،والتي أدت إلى إتلاف قرابة75 ألف هكتار من الأراضي الغابية تداعيات قاسية ضد الجزائريين ، حيث تم تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على كل القبائل القاطنة بجوار المساحات التي مستها الحرائق حيث أصدر الحاكم العام للجزائر )ألفريد شانزي( أمرا باعتقال حوالي 144شخصا اشتبه في تورطهم في تلك الحرائق ،حيث تم تطبيق أقصى العقوبات عليهم فحكم على بعضهم بالإعدام والبعض الأخر بالسجن والأعمال الشاقة ،وبعد تلك الحرائق تم تشكيل لجنة اجتمعت بمدينة عنابه برئاسة أحد قضاة محكمة الجزائر وذلك لدراسة مجموعة من الإجراءات الردعية لمسببات الحرائق حيث تم الاتفاق على إصدار قانون غابي خاص بالجزائر وهو قانون جويلية 1874 . [[12]](#footnote-12)

وقد جاء قانون 17 جويلية 1874 في النشرية الرسمية للحكومة العامة للجزائر بعنوان " قانون بشان التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحرائق في المناطق الغابية في الجزائر" وقد شكل هذا القانون من 11 مادة أساسية ،حيث تضمن جميع التدابير العقابية التي ستفرض على المتسببين في الحرائق داخل وبجوار المناطق الغابية في الجزائر ،من حجز للممتلكات وفرض للغرامات المالية والعقوبات الجماعية ،كما أعطى هذا القانون لمصلحة الغابات والمياه الق في القيام بمسح للأراضي الغابية وتوفير مساحات كبيرة منها لصالح الجيش الاستعماري لاستغلالها في أغراض حربية[[13]](#footnote-13)

كما أعطت المادة الثالثة من نفس القانون الحاكم العام للجزائر كامل الصلاحيات لتجنيد ضابط أو مجموعة من الضباط الفرنسيين وقادة القوة العمومية لمساعدة أعوان مصلحة الغابات من الحرائق ،وستمنح لهم جميع الصلاحيات من الإدارة الاستعمارية لتطبيق كل الإجراءات القانونية و الإدارية التي يرونها تساعد على الحد من حرائق الغابات [[14]](#footnote-14)

**ب/قانون 9 ديسمبر 1885**

مع نهاية السبعينات من القرن 19، بلغ الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرحلة الشمولية وانطلاقا من ذلك صنفت الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية بموجب قانون 26 أوت 1881ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسي .[[15]](#footnote-15)

وقد تضمن هذا القانون السماح لمصلحة الغابات بتجميع الجزائريين المقيمين قرب الغابات في نقاط محددة cantonnes واعتبار الرعي والزراعة في الغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها بالسجن ،وزاد التشديد على السكان بنزع الأراضي الرعوية وإعطائها للكولون من أجل زراعتها ،كما عوقبوا على الأشجار التالفة بدعوى أنّ السبب في ذلك هو الرعي فيها ،فقاموا بترحيل العديد من العائلات نتيجة لذلك .[[16]](#footnote-16)

ومن جهة أخرى سمح هذا القانون للشركات الأوروبية بالاستثمار في الغابات وهذا ما زاد من نسبة مصادرة الأراضي ،حيث بلغت بين 1885و1889حوالي 110 ألف هكتار. [[17]](#footnote-17)

وتجدر الإشارة إلى أنّ المادتين 134 و135من نفس القانون نصت على :" انّ الحاكم العام للجزائر هو الذي يأمر مجلس الحكومة بتحديد شروط الاستغلال والبيع وتصدير الفلين ،الفحم ،الخشب ومنتجات الغابات الصنوبرية والمسارات المتجهة خصيصا لصناعة القصب ،أما العقوبات المطبقة في هاتين المادتين هي غرامة مالية قدرها ما بين 4 الى 100 فرنك والسجن من 1 إلى 5 أيام ويكون إلزامي [[18]](#footnote-18)

**ج/ قانون فيفري 1903 .**

أشتمل هذا القانون 190 مادة إلاّ أنه لم يزد على تأكيد المواد السابقة عموما مع بعض التفاصيل بما أن ّ العقوبات الرئيسية كالتغريم الجماعي والحجز ونفس الأمر بالنسبة للمداومة الإجبارية المفروضة على الأهالي وحدهم في مراكز مراقبة الغابات لم تتغير ما عدا تخفيض في نسب الغرامات والتعويضات المالية ، ويعتبر أهم ما جاء به قانون21 فيفري 1903 ،إنما يتمثل في توسيع صلاحيات مديرية المساه والغابات إلى أبعد حد حيث أصبحت معنية بقمع ما يرتكب من مخالفات مثل حرث التربة والإسراف في استغلال مادة الحطب والامتناع عن المشاركة في إطفاء الحرائق ورعي قطعان الماشية في الغابات بعد أن تلتهمها الحرائق [[19]](#footnote-19)

**رابعا :انعكاسات القوانين الغابية الفرنسية على الأهالي الجزائريين والمستوطنين .**

**أ/انعكاساتها على الجزائريين :**

 تعتبر الأرض أهم حافز لجلب الاستيطان لمنطقة مستعمرة،وهذا ما أدركته السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ أول يوم وطأت أقدامها أرض الجزائر،وانطلاقا من ذلك لم تكتفي السلطات الاستعمارية الفرنسية بسلب الجزائريين أراضيهم الخصبة وإنما طاردتهم حتى في المناطق الجبلية و الغابية.

فسياسة الإدارة الفرنسية تجاه الغابات الجزائرية أدت إلى انعكاسات خطيرة عرفها المجتمع الجزائري ،كان أبرزها فرنسة الأراضي الجزائرية ،حيث تم سلب الجزائريين لأراضيهم عن طريق إجبارهم على بيعها أو حجزها ومصادرتها ،مما أدى إلى تحول الجزائريين من ملاك للأراضي إلى التحول من ملاك للأراضي للعمل على شكل خماسة وعمال أجراء لدى المعمرين وفي أراضي هي في الأصل أراضيهم ،هذا وقد أدت تلك القوانين التعسفية إلى تفتيت بنية القبيلة الجزائرية وتحويل القبيلة الكبيرة إلى مجموعة من الدواوير في إطار السياسة الاستعمارية فرق تسد [[20]](#footnote-20)

وكانت الإدارة الاستعمارية قد فرضت غرامات مالية تعادل 4 مرات قيمة الزكاة على القبائل التي يشتبه في تورطها في حرائق الغابات أو تخلفها عن إطفاء النيران ،وهذا ما دفع الأهالي الجزائريين إلى بيع أراضيهم وأثاث منازلهم بسبب عدم قدرتهم على تسديد المبالغ التي فرضت عليهم والتي كانت كثيرة [[21]](#footnote-21)

وتشير الإحصائيات إلى أن ّ عدد العمال الأجراء اليوميين قد فاق مليون خماس سنة 1914وكنت أوضاعهم في غاية البؤس ودخلهم مابين 110 350 فرنك في السنة ويتعرض هؤلاء الخماسون والعمال الأجراء إلى أبشع استغلال ،حيث امتد ساعات عملهم من الساعة الرابع صباحا إلى الساعة السابعة أو الثامنة مساء ولم يتجاوز أجرهم 10 فرنكات شهريا في بعض المناطق سنة 1933 [[22]](#footnote-22)

ونظرا لهذه الضغوطات الممارسة على الأهالي الجزائريين ،فقد سع والى تقديم عرائض والتماسات عديدة لمختلف الوزارات وكذا الى الرئيس الفرنسي،والتي تتضمن معاناة السكان من الابتزاز الذي يمارسه حراس الغابات وبعض من الأهالي الذين يعملون لصلح السلطات الفرنسية ،وكان السكان الأهالي يقومون باحتجاجات تصل في بعض الحالات الى درجة المناوشات جراء سحب الإدارة الاستعمارية منهم رخص الحرث والرعي .[[23]](#footnote-23)

**ب/ انعكاساتها على المستوطنين :**

 سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها وقدمت لهم الحكومة الفرنسية مساعدات وتسهيلات ساهمت في تنمية المستثمرات الفلاحية بفضل الإجراءات التقنية المتنوعة والمتطورة التي طبقت في خدمة الأراضي التي استولوا عليها ،فقد تمكن المستوطنين من تحقيق غاياتهم التي سعوا إليها منذ أن وطأت أقدامهم ارض الجزائر،حيث استولوا على مساحات كبيرة قدرت ب160000هكتار من غابات الفلين [[24]](#footnote-24)

وكانت الحرائق التي تشب في غابات الفلين الكائنة في الشرق القسنطيني والمستغلة والمحتكرة من قبل المستوطنين ،سببا في مطالبتهم بتعويضات مالية ضخمة على حساب الأهالي وهذا بعد اتهامهم بسوء نية إشعالها . [[25]](#footnote-25)

خاتمة

انطلاقا مما سبق يمكن أن نخلص للنتائج التالية :

أولا : إنّ الإدارة الاستعمارية الفرنسية سعت بشتى الطرق للسيطرة على الجزائر منذ بداية الاحتلال سنة 1830 ،بدءا بمحاولة سيطرتها على الممتلكات الوقفية لتنتقل بعد ذلك إلى ممتلكات الجزائريين سعيا منها لإخضاعهم تحت سيطرتها ،ولم تسلم الغابات الجزائرية من أطماع فرنسا الاستعمارية خاصة بعد ما تبين لها الأهمية البالغة التي تمثلها في حياة الفرد الجزائري ،حيث كانت توفر لهم ثلثي حاجاتهم اليومية من خشب وفواكه وحطب أعشاب طبية بالإضافة إلى كونها مراعي لمواشيهم خاصة في فترات الجفاف والصيف .

 ثانيا : لقد فرت الغابات الجزائرية أرباح مضاعفة مقارنة بما كانت توفره نظيرتها من الغابات الفرنسية ،وذلك بسبب التنوع في الغطاء الغابي الذي تعرفه الجزائر لذلك سعت للسيطرة عليها بشتى الطرق وبإصدار ترسانة من المراسيم والقرارات والقوانين لإخضاعها لسيطرتها و الاستيلاء عليها .

ثالثا : أصدرت فرنسا قوانين غابية أهمها قانون )1874 -1885- 1903( والتي حرمت بموجبها الجزائريين من استغلال الغابات وفرضت عليهم عقوبات تعسفية صارمة في حالات الحرائق ،وكان هدفها الأساسي هو طرد السكان والاستحواذ عليها ،والانفراد بخيراتها وتوزيع أراضيها على المستوطنين الأوروبيين تشجيعا لهم على الاستثمار فيها وبالتالي توسيع لحركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر ،وهو ما انعكس إيجابا على المستوطنين من خلال زيادة ثروتهم ،ما حول المستوطنين من متشردين وبؤساء إلى أثرياء وأسياد يملكون مساحات شاسعة من الأراضي على حساب ملاكها الأصليين .

- قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد مهساس ،الحقائق الاستعمارية والقاومة ،دار المعرفة للنشر والتوزيع ،،الجزائر ،2007 .

2- بوعلام بلقاسمي ،مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19،تأليف أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007، ص 35

3- حرمة عبد الكريم كمون عبد السلام، قانون الغابات 9ديسمبر 1885وانعكاساته على المجتمع الجزائري ،مجلة رفوف ،العدد 02 ،المجلد 09، الجزائر ،2021،ص355.

4- عبد المنعم هامل ،نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين 1830-1930،المجلة التاريخية الجزائرية ،العدد 1،المجلد 06،الجزائر ،2022.

5- عدة بن داهة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،ج2 ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ،الجزائر.

 6 - عاطف سراج ،شلالي عبد الوهاب ،قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 أنموذجا ،مجل دراسات وأبحاث ،العدد1 المجلد 12جانفي 2020.

 7- أندري برنيان وأخرون،الجزائر بين الماضي والحاضر ،تر رابح اسطنبولي ومنصف عاشور ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1984 .

8- شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 ،تر حاج مسعود،ج2،دار الرائد للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007، ص.

 9- ع. حليمي ،جغرافية الجزائر "طبيعية ،بشرية ،اقتصادية "ط 2 ،مطبعة إنشاء ،سوريا،1998 .

10- GGA , bulletin officielles, notice sur les foret domanial de l’Algérie, imprimer officielle , Algérie ,1874.

 11- Henri lefebvre, les forets de l’Algérie, GIRALT imprimeur, Alger ,1900.

12- Hafiza Tatar, production forestière, exploitation et valorisation en Algérie, forte méditerranéenne, N°4 décembre 2012.

13- C.Lutaud,la situation générale de l’Algérie ,imprimerie administrative, Algérie ,1915 ,p 337.

14- L.baudicau,la colonisation de l’Algérie et ses éléments, édition jacques le coffre, paris,1856,p52.

15-L.tassy, rapport adressé a M le gouverneure de l’Algérie (5 out1872), service de foréstiére, Alger, 1872, pp5-7.

1. C.Lutaud,la situation générale de l’Algérie ,imprimerie administrative, Algérie ,1915 ,p 337. [↑](#footnote-ref-1)
2. ع. حليمي ،جغرافية الجزائر "طبيعية ،بشرية ،اقتصادية "ط 2 ،مطبعة إنشاء ،سوريا،1998، ص170. [↑](#footnote-ref-2)
3. L.baudicau,la colonisation de l’Algérie et ses éléments, édition jacques le coffre, paris,1856,p52. [↑](#footnote-ref-3)
4. L.tassy, rapport adressé a M le gouverneure de l’Algérie (5 out1872), service de foréstiére,Alger, 1872, pp5-7. [↑](#footnote-ref-4)
5. Henri lefebvre, les forets de l’Algérie , GIRALT imprimeur ,Alger ,1900,pp1-2. [↑](#footnote-ref-5)
6. Hafiza Tatar, production forestière, exploitation et valorisation en Algérie, forte méditerranéenne, N°4 décembre 2012, p362.

 [↑](#footnote-ref-6)
7. شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 ،تر حاج مسعود،ج2،دار الرائد للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007، ص195.

 [↑](#footnote-ref-7)
8. أندري برنيان وأخرون،الجزائر بين الماضي والحاضر ،تر رابح اسطنبولي ومنصف عاشور ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1984 ، ص40 .

 [↑](#footnote-ref-8)
9. شارل روبير أجيرون ،المرجع السابق، ص 197. [↑](#footnote-ref-9)
10. شارل روبيرأجيرون ،المرجع السابق ، ص199. [↑](#footnote-ref-10)
11. المرجع نفسه ص197. [↑](#footnote-ref-11)
12. عاطف سراج ،شلالي عبد الوهاب ،قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 انموذجا ،مجل دراسات وابحاث ،العدد1 المجلد 12جانفي 2020،السنة الثانية عشر ،ص 146. [↑](#footnote-ref-12)
13. عاطف سراج ،شلالي عبد الوهاب ، ص146. [↑](#footnote-ref-13)
14. بوعلام بلقاسمي ،مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19،تأليف أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007، ص 35 [↑](#footnote-ref-14)
15. GGA , bulletin officielles, notice sur les foret domanial de l’Algérie, imprimer officielle , Algérie ,1874, p45. [↑](#footnote-ref-15)
16. حرمة عبد الكريم كمون عبد السلام ،قانون الغابات 9ديسمبر 1885وانعكاساته على المجتمع الجزائري ،مجلة رفوف ،العدد 02 ،المجلد 09، الجزائر ،2021،ص355. [↑](#footnote-ref-16)
17. حرمة عبد الكريم كمون عبد السلام ، المرجع نفسه ،ص ص355،356 . [↑](#footnote-ref-17)
18. شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق ، ص274. [↑](#footnote-ref-18)
19. شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق، ص230. [↑](#footnote-ref-19)
20. عدة بن داهة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،ج2 ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ،الجزائر ،2008، ص ص 29،28. [↑](#footnote-ref-20)
21. شارل روبير أجيرون ،المرجع السابق ،ص340. [↑](#footnote-ref-21)
22. عبد المنعم هامل ،نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الاوروبيين 1830-1930،المجلة التاريخية الجزائرية ،العدد 1،المجلد 06،الجزائر ،2022، ص857. [↑](#footnote-ref-22)
23. شارل روبير أجيرون ،المرجع السابق ،ص243. [↑](#footnote-ref-23)
24. أحمد مهساس ،الحقائق الاستعمارية والقاومة ،دار المعرفة للنشر والتوزيع ،،الجزائر ،2007 ،ص ص106 -107 . [↑](#footnote-ref-24)
25. عبد المنعم الهامل ،المرجع السابق ، ص 858.

 [↑](#footnote-ref-25)